المطر: إلغاء مسحة العودة للكويتيين أكثر استحقاقا من إلغاء «كويت مسافر»

طالب النائب الدكتور حمد المطر رئيس الوزراء ورئيس لجنة كورونا ووزير الصحة بإلغاء مسحة العودة على المواطنين العائدين إلى الكويت، مؤكدا أن إلغاء المسحة أكثر استحقاقا من إلغاء منصة كويت سافر.

وتساءل النائب الدكتور حمد المطر «ما الهدف من عمل مسحة للكويتيين العائدين من السفر بعد وصولهم رغم أن لديهم جرعتين وعملوا PCR قبل الاقلاع من الدولة العائدين منها.

عن السنة المالية 2020 - 2021

إحالة الحسابات الختامية لـ 14 جهة حكومية إلى مجلس الأمة

أحالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروعات بقوانين تتعلق بالحساب الختامي للسنة المالية 2020 – 2021 تشمل 14 جهة حكومية، وأحيلت المشاريع وفق المرسوم 155/2021.

وجاء في التفاصيل حول الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2021/2020 أن المؤسسة بلغت إيراداتها أكثر من 10 مليارات دينار، فيما بلغت المصروفات أكثر من 3.5 مليار.

وبلغت إيرادات الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أكثر من 529 مليون دينار، فيما كانت مصروفاته 22 مليوناً، وتضاف صافي زيادة الإيرادات على المصروفات وقدرها أكثر 507 ملايين دينار، بعد استقطاع حصة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق الشرائح التدريجية التصاعدية في حساب الاحتياطي العام للصندوق، حيث تم تحويل أكثر من 89 ألف دينار إلى المؤسسة، فيما تحول نحو 418 ألف دينار إلى الاحتياطي العام للصندوق.

وبلغت إيرادات الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ما يعادل 119.6 مليون دينار، فيما بلغت مصروفاتها 19.6 مليون دينار، على أن يحول نحو 10 ملايين دينار إلى احتياطي الهيئة، ويؤول مبلغ 89.9 مليون دينار إلى الخزانة العامة للدولة. وبالنسبة لبنك الكويت المركزي، فقد بلغت إيراداته 68.5 مليون دينار، فيما كانت مصروفاته 46.7 مليون دينار، ويضاف صافي الربح للناتج من زيادة الإيرادات عن المصروفات والبالغ مقداره 21.8 مليون دينار إلى صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي.

أما بنك الائتمان الكويتي، فقد بلغت إيراداته أكثر من 106 ملايين دينار، فيما كانت مصروفاته 38.3 مليون دينار، وبلغ صافي الربح 68 مليوناً تضاف إلى الاحتياطي العام لبنك الائتمان.

وبلغت إيرادات الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها أكثر من 13.6 مليار دينار، فيما بلغت المصروفات 13.5 مليار، ليبلغ صافي أربح المؤسسة وشركاتها التابعة لها نحو 94.4 مليون دينار، حيث تم تحويل 9.4 مليون دينار إلى الاحتياطي العام للمؤسسة، وتحويل أكثر من 85 مليوناً للخزانة العامة للدولة.

الجهات الـ14

1 – بنك الكويت المركزي.
2 – بنك الائتمان الكويتي.
3 – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
4 – المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
5 – بيت الزكاة.
6 – الهيئة العامة للطرق والنقل البري.
7 – الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
8 – وكالة الأنباء الكويتية «كونا».
9 – معهد الكويت للأبحاث العلمية.
10 – المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
11 – الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.
12 – وحدة تنظيم التأمين.
13 – الهيئة العامة للصناعة.
14 – مؤسسة الموانئ الكويتية.

مجلس الأمة

«شؤون التعليم»: استمرار مناقشة العودة الآمنة للمقاعد الجامعية.. ودراسة مقترح التمديد لمبتعثي الجامعة والتطبيقي

جانب من اجتماع التعليمية

رياض عواد

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها امس تكليف المجلس لها ببحث ودراسة تطوير آلية البعثات الداخلية والخارجية، كما ناقشت خطة العودة الآمنة للدراسة في جامعة الكويت، وتمديد المدة الدراسية المقرر للمعيدين المبتعثين من جامعة الكويت سنة إضافية بسبب جائحة كورونا. وحضر الاجتماع وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس ، ومدير جامعة الكويت بالإنابة د. بدر البديوي، وممثلون عن جمعية أعضاء هيئة التدريس والاتحاد الوطني للطلبة ونقابة العاملين في الجامعة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة أبلغت الوزير والإدارة الجامعية ببعض الملاحظات بشأن خطة العودة الآمنة للدراسة بجامعة الكويت منها ضرورة استمرار التنسيق ما بين الادارة الجامعية ووزارة الصحة.

وأوضح أن اللجنة لاحظت عدم وجود استعداد كامل لدى وزارة التعليم العالي لعودة الدراسة في الجامعة مع بدء تسجيل الطلبة ابتداء من الغد، مبينا أن اللجنة ستعقد اجتماعا نهاية الشهر الجاري مع وزارء الصحة والتعليم العالي والمالية إضافة إلى الإدارة الجامعية، لحل بعض المشاكل المالية حتى تعود الدراسة الطبيعية.

ولفت إلى أن» تعديل الاشتراطات الصحية وتقليل التباعد إلى متر واحد بدلا من مترين يعني العودة إلى الدراسة بشكل طبيعي وبحضور كامل».

وأوضح ان اللجنة ناقشت هذا التطور في ظل خطة الادارة في ان يكون حضور الطلبة بنسبه 20٪ والتعليم عن بعد بنسبة 80٪ إلا أن التعليم العالي تعذرت بعدم توافر الامكانات المالية حاليا وانهم علموا بهذا التغيير من خلال مناقشات اللجنة اليوم.

وقال المطر إن اللجنة ناقشت أيضا موضوع المبتعثين من جامعه الكويت حيث كان لدى اللجنة توجه بان يكون هناك تمديد لمدة عام على الاقل لجميع المبتعثين من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مؤكدا ان فيروس كورونا كان له تأثير سلبي في تحصيل كافة المبتعثين».

وكشف عن أن الوزير الفارس والإدارة الجامعية وعدوا بدراسة هذا المقترح مع مجلس الجامعات الحكومية.

وبين أن اللجنة طلبت التوسع في الابتعاث للتخصصات المطلوبة خاصة في ظل وجود 283 وظيفة شاغرة مشيرا الى ان تنامي عدد الطلبة تتزايد ووجود جامعة أخرى يحتاج إلى التوسع في زياده أعضاء معيدي البعثات

سأل وزير النفط عن معوقات تنفيذ عدد من المشاريع في القطاع النفطي

الصقعبي: ما ميزانية مشروع طريق كبد - الصليبية؟

أعلن النائب د. عبدالعزيز الصقعبي عن توجيهه حزمة أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير النفط على ما يلي: استنادا إلى البيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 4 أغسطس 2021 بشأن استعراض وزير النفط ووزير التعليم العالي منهجية متابعة تنفيذ المشاريع وسُبل تذليل العقبات التي تواجه المشاريع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع التقارير والمذكرات المرفوعة من الوزير بهذا الشأن.

2 – بيان تفصيلي للمشاريع المشار إليها في ديباجة السؤال .

3 – ما هي أبرز المعوقات التي واجهت القطاع النفطي في تنفيذ هذه المشاريع؟

4 – ما هو المردود الاقتصادي والمالي لهذه المشاريع؟ وكم عدد الوظائف التي ستوفرها للعمالة الوطنية؟

نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على ما يلي:

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في تاريخ 15 يونيو 2017 تقريرا يتهم شركة BAF Systems ببيع أنظمة تجسس ومراقبة شاملة لدول متهمة بالتعدي على خصوصيات مواطنيها، الأمر الذي يثير بعض المخاوف حول هذا المشروع، بينما تستعد هذه الشركة لعقد أضخم مشروع لها للأمن السيبراني في دولة الكويت بالتعاون مع مجلس الوزراء ورئيس الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد أعلنت الشركة في موقعها عن أكثر من 100 وظيفة شاغرة للعمل على هذا المشروع الذي قد يكلف الدولة مئات الملايين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما صحة الخبر المذكور في مقدمة السؤال؟ إذا كانت الإجابة بصحته، ما مبررات التعاقد مع هذه الشركة التي بإمكانها التعدي على خصوصية الأفراد على نحو مخالف للدستور؟

2 – ما الأسس القانونية التي على أساسها تعاقدتم مع الشركة الواردة في مقدمة السؤال، والتي توفر برامج يمكن من خلالها التعدي على خصوصية الأفراد؟

3 – هل طُرحت مناقصة للمشروع الوارد أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأوراق المناقصة وعروض الشركات والشركة والعرض الذي رُسيت المناقصة عليه.

4 – كم يبلغ إجمالي تكلفة العقد مع الشركة؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود والاتفاقيات الموقعة مع الشركة المذكورة.

5 – هل يوجد تنسيق – سواء اجتماعات أو مباحثات أو ترتيبات – مع الجهات المعنية كوزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستعانة برأيهم في هذا المشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى موافاتي بجميع المخاطبات التي تمت مع هذه الجهات.

6 – هل شُكّلت لجنة فنية من مجلس الوزراء أو الوزارات / الهيئات المختصة للنظر في هذا المشروع وإبداء الرأي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتفاصيل هذه اللجان، مع الآراء التي توصلت إليها.

7 – نظرا لطبيعة المعلومات الواردة في مقدمة السؤال، هل أُخذ برأي الجهات الأمنية في الدولة كوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني ووزارة الدفاع لما له من تأثير على الأمن الوطني؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال

نص السؤال على ما يلي:

نشرت إحدى الصحف المحلية خبرا عن تحديد الهيئة العامة للطرق والنقل البري مبلغ 340 مليون دينار كويتي ميزانية تقديرية لتطوير طريق كبد – الصليبية؟

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع مخططات تطوير الطريق.

2 – هل خُصصت ميزانية لمشروع طريق كبد – الصليبية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بإجمالي المبلغ المخصص للمشروع وبيان مفصّل لتكاليف المشروع والمستندات الدالة على ذلك.

3 – هل طُرحت مناقصة للمشروع الواردة أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من أوراق المناقصة وعروض الشركات والشركة التي تمت ترسية المناقصة عليها.

4 – هل أُعدت دراسات استشارية للمشروع سواء من قبل الجهات الحكومية أو المكاتب الاستشارية الخاصة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه الدراسات وبيان تفصيلي لمكونات المشروع والجدول الزمني المتوقع لتنفيذه.

5 – هل أُخذت الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – إدارة الفتوى والتشريع)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة على قرص مدمج أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من هذه الموافقات.

سؤالان إلى وزير المالية

نص السؤال الأول على ما يلي:

استنادا إلى البيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 4 أغسطس 2021 بشأن استعراض وزير المالية بعض المشروعات الحيوية الجاري تنفيذها من قبل الشركات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من جميع التقارير والمذكرات المرفوعة من وزير المالية بهذا الشأن.

2 – بيان تفصيلي للمشاريع المشار إليها في ديباجة السؤال .

3 – ما هي أبرز المعوقات التي واجهت الشركات في تنفيذ هذه المشاريع؟

4 – ما هو المردود الاقتصادي والمالي لهذه المشاريع؟ وكم عدد الوظائف التي ستوفرها للعمالة الوطنية؟

عبدالعزيز الصقعبي

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

استنادا إلى البيان الأسبوعي لمجلس الوزراء الصادر بتاريخ 16 أغسطس 2021 فقد اطلع مجلس الوزراء على تقرير بنك الكويت المركزي بشأن التصنيف السيادي لدولة الكويت وقرر إنشاء لجنة لحوكمة التصنيف السيادي الائتماني.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من تقرير بنك الكويت المركزي المشار إليه بديباجة السؤال.

2 – نسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Memory) من قرار مجلس الوزراء المشار إليه بديباجة السؤال.

3 – بيان تفصيلي لتغير التصنيف الائتماني للكويت في السنوات العشرين الماضية وذلك وفقا للجدول التالي:

السنة – جهة التصنيف (Fitch) (SP) – (Moodyes) – (Group)

4 – ما هو تقييم بنك الكويت المركزي لانخفاض التصنيف الائتماني لدولة الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي؟؟

5 – ما هو تأثير انخفاض التصنيف السيادي الكويتي على تكلفة الدين العام؟

6 – هل لانخفاض التصنيف السيادي الكويتي أي تأثير على تكلفة اقتراض المؤسسات الحكومية؟

القطان يقترح استمرار تخفيض الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة بنسبة 25 %

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح بشأن استمرار خفض ال الرسوم الدراسية بنسبة 025)% وإلى حين السماح للطلبة بالعود الكاملة للمدارس.

وقال القطان في مقدمة اقتراحه «قام مجلس الوزراء الموقر بتكليف لجنة عليا برئاسة وزير التربية بالانتقال إلى التعليم المدمج أو التعليم عن بعد في حال ظهور - لا قدر الله - أي حالات طارئة، إلى جانب إعداد دليل للإرشادات الصحية لتعميمه على المعلمين والإداريين والطلبة وأولياء الأمور، للتعامل مع الظروف الصحية المختلفة وعقد البرامج التدريبية والتوعوية في هذا الشأن، بالرغم من أن المجلس يتجه إلى تنفيذ الخطة الزمنية المقدمة من وزير التربية حول العودة إلى المدارس ودوام الطلبة والهيئتين التعليمية والإدارية في سبتمبر للعام الدراسي (2021/2022)».

وأضاف» وتشمل خطة عودة المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال وطلبة المراحل التعليمية الثلاث، مع الالتزام الكامل بخطة الاشتراطات الصحية، بالتنسيق بين «التربية» و«الصحة»، ومن الملاحظ أن هذا التوجه مازال محل خلاف في شأن الزام المدراس للعودة الكاملة للمقاعد الدراسية بشكل رسمي، نظراً لتوقعات حصول تحورات جديدة قد تطرأ على سلالات فايروس كورونا المستجد، ولذلك فإنه من المتوقع مع بدء العام الدراسي الجديد إذا تقرر أن تكون الدراسة هي الدمج أو أونلاين فإنه من الأجدر والأولى قيام وزارة التربية بإصدار قرار وزاري على غرار القرار الوزاري السابق رقم (2020/76) المتضمن خفض الرسوم المدرسية على المدارس الخاصة بواقع (25 %) لحين العودة الكاملة الرسمية للمدارس».

ونص الاقتراح على مايلي:

«تلتزم وزارة التربية بإصدار قرار وزاري يتضمن إلزام المدارس الخاصة بكافة أنظمتها التعليمية خلال الدراسة بنظام الدمج أو بالتعليم عن بعد عبر منصات التعليم الإلكترونية للعام الدراسي (2021/2022) باستمرار خفض الرسوم الدراسية بنسبة (25%) وإلى حين السماح للطلبة بالعودة الكاملة للمدارس، مع فرض عقوبة على المدارس الخاصة المخالفة لهذا القرار طبقاً للقرار الوزاري رقم (2018/10)«

علي القطان

الشاهين لوزير المالية: ما سبب اختلاف التأمين على العمالة في القطاعين الحكومي والخاص؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار جاء في مقدمته: مجموع تأمين صاحب العمل على العامل (الموظف) في القطاع الحكومي يبلغ 11 في المئة تقريباً، بينما مجموع تأمين صاحب العمل – والحكومة – على العامل (الموظف) في القطاع الخاص يبلغ 21.5 في المئة تقريباً، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) ما هو سبب اختلاف التأمين على العمالة بين القطاع الحكومي والخاص؟

2) لماذا لا يتم مساواة الاشتراك المدفوع عن الموظفين (العمال) الكويتيين في القطاعين العام والخاص؟ تخفيفاً عن أصحاب الأعمال التجارية، وتشجيعاً لهم على توظيف الكويتيين في القطاع الخاص، خاصة وأن الخدمات التأمينية المقدمة لهم متماثلة في القطاعين الحكومي والخاص.

أسامه الشاهين